**سنة اولى ماستر علاقات دولية محاضرة رقم 8**

**مقياس الاقتصاد السياسي الدولي**

**الاقتصاد السياسي من المنظور الليبرالي**

 يفترض علم الاقتصاد الليبرالي أن الأفراد يسعون إلى تحقيق مصالحهم في عالم من الندرة والقيود على الموارد. وإن هذا وضع أساسي لا مفر منه لوجود الإنسان. إن كل قرار يكون على حساب قوات فرصة ما وينطوي على مبادلة فيما بين الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة. إن الدرس الأساسي لعلم الاقتصاد الليبرالي هو "عدم وجود شيء اسمه غذاء مجاني"، وانه من أجل الحصول على شيء ما يجب أن يكون المرء مستعدا للتنازل عن شيء آخر.

 وتفترض الليبرالية كذلك أن الاقتصاد السوقي يبدي ميلا قويا نحو التوازن والاستقرار المتأصل، على المدى الطويل على أقل تقدير. وهذا المفهوم من التوازن ذاتي الحركة وذاتي التصحيح الذي يتحقق من خلال توازن القوى في عالم عقلاني هو مفهوم حاسم لإيمان علماء الاقتصاد بعمل الأسواق والقوانين التي يعتقد بأنها تحكمها . وإذا تعرض سوق ما إلى حالة من فقدان التوازن نتيجة عامل خارجي المنشأ مثل حدوث تبدل في أذواق المستهلك أو في التقنية الإنتاجية، فإن عمل الية السعر ستعود في نهاية الأمر إلى حالة جديدة من التوازن. وستوازن الأسعار والكميات إحداها الأخرى مرة ثانية. وبالتالي، فإن تبدلا في العرض أو المطلب السلعة ما سوف يحدث تبدلات مقابلة في سعر السلعة. ويستند الأسلوب الرئيسي التحليل اقتصادي حدیث، ألا هو علم السكون المقارن، إلى هذا الافتراض بالنزعة نحو توازن شامل .

 وثمة افتراض ليبرالي إضافي مفاده أن انسجاما أساسيا طويل الأمد في المصالح يشكل أساس التنافس السوقي للمنتجين والمستهلكين وهو انسجام سيلغي أي تضارب مؤقت في المصالح. إن سعي الفرد إلى تحقيق المصلحة الذاتية في السوق يزيد الرفاه الاجتماعي إذ إنه يفضي إلى زيادة الكفاءة زيادة قصوى، وإن ما ينجم عن ذلك من نمو اقتصادي يعود بالنفع على الجميع في نهاية الأمر. ونتيجة لذلك، سیکسب كل فرد وفقا لمساهمته في الكل ولكن ينبغي الإضافة أن الكسب لن يكون متساويا لدى الجميع بسبب اختلاف الإنتاجيات الفردية. وفي ظل تبادل حر، يصبح المجتمع بأسره أكثر ثراء ولكن سيكافا الأفراد من حيث إنتاجيتهم الهامشية ومساهمتهم النسبية في الناتج الاجتماعي الإجمالي.

 إن معظم علماء الاقتصاد الليبر السمين الحاليين يؤمنون بالتقدم الذي يعرف في أغلب الأحيان بانه زيادة في ثروة الفرد. ويؤكدون أن نمو اقتصاد يعمل على نحو صحيح إنما هو نمو خطي وتدريجي ومتواصل ، وينطلق في موازاة ما ماه زميل اقتصادي "منحنى MIT النمو التوازن القياسي". ومع أن الأحداث السياسية أو غيرها – الحروب، الثورات، أو الكوارث الطبيعية - يمكن أن تعرقل إلى حد كبير مسار النمو هذا، فإن الاقتصاد سيعود في نهاية المطاف إلى نمط نمو مستقر تحدده بصورة أساسية الزيادات في السكان والموارد الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، لا يرى الليبراليون صلة ضرورية بين عملية النمو الاقتصادي والتطورات السياسية مثل الحرب والإمبريالية؛ إذ إن هذه الآفات السياسية تؤثر في الأنشطة الاقتصادية وقد تتأثر بها، ولكنها تحدث بصورة رئيسية نتيجة عوامل سیاسية وليس اقتصادية، وعلى سبيل المثال، لا يعتقد الليبراليون بوجود علاقة سببية بين تقدم الرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر وجيشان الإمبريالية بعد سنة ۱۸۷۰ واندلاع الحرب العالمية الأولى. ويعتقد الليبراليون أن الاقتصاد في تقدم وأن السياسة في تقهقر، وبالتالي فإنهم يتخيلون التقدم منفصلا عن السياسة وانه يستند إلى تطور السوق.

 واستنادا إلى هذه الافتراضات والالتزامات، أنشأ علماء الاقتصاد العصريون علم الاقتصاد القائم على التجربة العملية، وعلى مدى القرنين الماضين، استنتجوا "قوانين " تفسير السلوك بمعناه الأوسع، مثل قوانين نظرية الميزة النسبية، ونظرية المنفعة الهامشية، ونظرية المال الكمية. وحسب ما قاله لي آرثر لوپس (Arthur Lewis)، فقد اكتشف علماء الاقتصاد قوانين جديدة بمعدل قانون واحد تقريبا في كل ربع قرن. وهذه القوانين" مشروطة و معیارية. وهم يفترضون وجود رجل اقتصادي - أي وجود مخلوق منطقي بالغ الأهمية - مختلف عن نوع الإنسان البيولوجي العاقل الذي كان نادرا نسبيا في التاريخ البشري ولم يوجد إلا خلال فترات متميزة من الأوضاع المواتية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القوانين معيارية ذلك أنها تحدد كيف يجب على المجتمع تنظيم نفسه وكيف يجب أن يتصرف الناس إذا كان عليهم زيادة نمو الثروة الى أقصى حد. وقد ينتهك الأفراد والمجتمعات على السواء هذه القوانين ولكنهم يفعلون ذلك على حساب الكفاءة الإنتاجية. وتوجد الآن الشروط اللازمة لتشغيل اقتصاد سوقي، وانتشر الالتزام المعياري بالسوق من مكان ولادته في المدنية الغربية وبات يضم جزءا كبيرا متزايدا من الكرة الأرضية. وعلى الرغم من الانتكاسات، فقد انتقل العالم الحديث باتجاه الاقتصاد السوقي وباتجاه ترابط اقتصادي عالمي متزايد. ويعود ذلك تحديدا إلى أن الأسواق أكثر كفاءة من أشكال أخرى من التنظيم الاقتصادي